ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد السادس والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2025م
www.ajsp.net

"الحفظ الوقائي للتراث الثقافي في ضوء القوانين والتشريعات تطبيقًا على نماذج من المواقع والمتاحف في المملكة العربية السعودية"

إعداد الباحثة:

أ. نوف موسى محمد السلامي

ماجستير قسم إدارة موارد التراث والإرشاد السياحي – كلية السياحة والآثار

جامعة الملك سعود

https://doi.org/10.36571/ajsp8623

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد السادس والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2025م
www.ajsp.net

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوع الحفظ الوقائي للتراث الثقافي في المملكة العربية السعودية، مركِّزةً على دوره في حماية المواقع الأثرية والمتاحف في ضوء القوانين والتشريعات الوطنية والمعايير الدولية. وينطلق البحث من أهمية الحفظ الوقائي بوصفه منهجًا يهدف إلى الحد من عوامل التدهور قبل وقوعها؛ عبر التحكم في البيئة المحيطة بالمقتنيات الأثرية ومعالجة المخاطر المحتملة، وهو ما يسهم في إطالة عمر التراث وصَون أصالته للأجيال القادمة.

وقد استعرضت الدراسة مجموعة من القوانين السعودية الحديثة التي تنظِّم حماية الآثار والمتاحف والتراث العمراني، وعلى رأسها نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني ولوائحه التنفيذية، والتي تشكل إطارًا تشريعيًّا متكاملًا يحدد آليات تسجيل الآثار، وضوابط التنقيب، وتنظيم تداول المقتنيات، والعقوبات الرادعة لمخالفي الأنظمة. كما تم تحليل دور وزارة الثقافة والهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني في تطبيق هذه الأنظمة وتطوير القطاع.

ويتناول البحث نماذج تطبيقية للحفظ الوقائي في المملكة؛ مثل: الدرعية التاريخية، وجدة التاريخية، ووادي حنيفة، والمتحف الوطني بالرياض، والمتحف الدولي للسيرة النبوية، ومتحف جامعة أم القرى. وقد كشفت هذه النماذج عن تفعيل سياسات متقدمة في مجالات: التخزين الوقائي، والتحكم البيئي، والترميم، وإدارة المخاطر، واستخدام التقنيات الرقمية (مثل الواقع الافتراضي).

كما ناقشت الدراسة أبرز العقبات التي تواجه حماية التراث، خصوصًا أثناء الأزمات؛ مثل صعوبة التوثيق، وضعف الموارد، وغياب الوعي المجتمعي، إضافة إلى قصور بعض الأُطُر القانونية الدولية تجاه التراث غير المادي. وقد اقترحت الدراسة حلولًا أبرزها: تطوير التشريعات، والتوثيق الرقمي، وتدريب الكوادر الوطنية، وتوسيع التعاون الدولي.

وتَخلُص الدراسة إلى أن المملكة حققت تقدُّمًا ملحوظًا في منظومة الحفظ الوقائي، وأن رؤية 2030 جعلت التراث الثقافي محورًا للتنمية المستدامة والسياحة، الأمر الذي يعزز الهوية الوطنية ويهيئ لمرحلة أكثر نضجًا في حماية الموروث الثقافي السعودي.

الكلمات المفتاحية: الحفظ الوقائي، المتاحف والمواقع الأثرية، التراث الثقافي، التشريعات السعودية، إدارة التراث.

المقدمة:

يُعَدُّ الحفظ الوقائي أحد أبرز الاتجاهات الحديثة في علم صيانة الآثار والمقتنيات التراثية، إذ يقوم على اتخاذ التدابير والإجراءات الاستباقية التي تهدف إلى الحد من عوامل التدهور قبل وقوعها بدلًا من الاقتصار على التدخل العلاجي بعد حدوث الضرر. وتنبع أهمية هذا النهج من كونه يسهم في إطالة العمر الافتراضي للقطع الأثرية والفنية، والحفاظ على أصالتها وقيمتها التاريخية والثقافية، من خلال التحكم في الظروف البيئية المحيطة بها؛ مثل: درجة الحرارة، والرطوبة، والإضاءة، إلى جانب الحد من المخاطر الميكانيكية والكيميائية والبيولوجية.

ويرتبط مفهوم الحفظ الوقائي ارتباطًا وثيقًا بمبادئ الإدارة المتحفية الحديثة، حيث يعزز من كفاءة استثمار الموارد ويقلل من الحاجة إلى عمليات الترميم المكلفة والمعقدة، إضافةً إلى دوره في تحقيق الاستدامة في إدارة التراث الثقافي. وقد أصبح هذا التوجه أمرًا محوريًّا في السياسات الدولية للمؤسسات المتحفية والمنظمات المعنية بالتراث؛ لما له من دورٍ أساسٍ في حماية الذاكرة الجمعية للشعوب وضمان نقلها إلى الأجيال القادمة (فاطمي،2020).

وتمثل المواقع الأثرية أحد أهم الشواهد المادية على التاريخ الإنساني، إذ تُجسد ذاكرة الحضارات المتعاقبة بما تحمله من قيم ثقافية ومعمارية واجتماعية. فهي لا تقتصر على كونها بقايا عمرانية أو مكتشفات أثرية؛ بل تعكس أنماط الحياة الاجتماعية والدينية والاقتصادية للشعوب عبر العصور. كما أنها قامت بدور بارز في توثيق الأحداث التاريخية والسياسية المهمة، وأسهمت في إبراز إبداعات الإنسان في مجالات العمارة والفنون والتنظيم الحَضَري. وتكمن أهميتها اليوم في قيمتها العلمية والسياحية، حيث تُعَدُّ موردًا

معرفيًا للباحثين وعنصرًا أساسًا في السياحة الثقافية، وهو ما يجعل الحفاظ عليها ضرورة مُلِحَّة لحماية الهوية التاريخية وضمان استدامة التراث للأجيال القادمة (إبراهيم، 2025).

وفي السياق ذاته، تُعَدُّ المتاحف من أبرز المؤسسات الثقافية التي تضطلع بمهمة حفظ التراث وتوثيق مسيرة الشعوب الحضارية عبر العصور. فهي ليست مجرد أماكن لعرض المقتنيات الأثرية أو الفنية؛ بل مؤسسات تربوية وتعليمية تسهم في تعزيز الانتماء الوطني ونشر الثقافة والمعرفة بين مختلف فئات المجتمع. ذلك أن الحفاظ على المتاحف يعني صَون التراث المادي وغير المادي، وضمان استمرارية دور تلك المتاحف في دعم الهوية الثقافية وربط الأجيال بتاريخها العريق. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن المتاحف تجاوزت الأدوار التقليدية لتصبح فضاءات للتفاعل والإبداع، تجمع بين التعليم والترفيه، وتسعى إلى تقديم تجارب ثرية للزوار من خلال تقنيات العرض الحديثة والبرامج الثقافية المتنوعة.

وتَبرُز أهمية الحفاظ على المتاحف في مواجهة التحديات المعاصرة مثل العولمة وتراجع الاهتمام بالتراث المحلي، وذلك عبر توظيف الوسائل الرقمية والتقنيات التفاعلية في التوثيق والعرض، الأمر الذي يسهم في جذب الجمهور وزيادة وعيه بقيمة التراث. كما يُمثل تطويرُ الكوادر العاملة في المجال المتحفي وتفعيلُ دور المتاحف في تحقيق التنمية المستدامة، خطوةً أساسًا نحو استثمارها بوصفها مؤسسات حيوية تربط الماضي بالحاضر والمستقبل، وتُرسخ الهوية الوطنية، وتدعم الحراك الثقافي والعلمي والسياحي في المجتمع (الثقفي، 2025).

سبب اختيار موضوع البحث

تم اختيار موضوع الحفظ الوقائي للتراث الثقافي في ضوء القوانين والتشريعات السعودية؛ نظرًا لأهمية التراث الثقافي في الحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز الانتماء للمجتمع. كما أن المملكة العربية السعودية، وبما تزخر به من مواقع أثرية ومتاحف ذات قيمة تاريخية وحضارية عالية، تواجه تحديات مستمرة تتطلب البحث في فاعلية التشريعات المعمول بها لضمان حماية هذا التراث.

ويأتي اختيار هذا الموضوع أيضًا لتسليط الضوء على الدور الذي تقوم به القوانين واللوائح في صَون التراث وربطه بالواقع العملي من خلال دراسة نماذج تطبيقية، وهو ما يتيح تقييم مدى نجاح السياسات الحكومية في تحقيق أهداف الحفظ الوقائي، مع تقديم توصيات عملية لتطوير الأداء التشريعي والإداري.

مشكلة البحث

رغم وجود العديد من القوانين والتشريعات السعودية التي تهدف إلى حماية التراث الثقافي، إلا أن التطبيق العملي لهذه الأنظمة يواجه مجموعة من التحديات؛ مثل: نقص الموارد المخصصة للحفظ الوقائي، وضعف التنسيق بين الجهات المعنية، والتعرض للعوامل الطبيعية والبشرية التي تهدد المواقع والمتاحف.

ومن هنا تنبع المشكلة الأساس للبحث في محاولة الإجابة عن السؤال التالي:

"إلى أي مدى تسهم القوانين والتشريعات السعودية في تحقيق الحفظ الوقائي الفعّال للتراث الثقافي في المواقع والمتاحف؟".

أهداف البحث

1- التعريف بمفهوم الحفظ الوقائي وأبعاده المختلفة.

2- دراسة وتحليل القوانين والتشريعات السعودية الخاصة بحماية التراث الثقافي.

3- تقديم دراسة تطبيقية لنماذج مختارة من المواقع الأثرية والمتاحف الوطنية لتقييم فاعلية التشريعات.

4- الكشف عن التحديات التي تواجه تطبيق الحفظ الوقائي على أرض الواقع.

5-تقديم توصيات عملية لتعزيز منظومة الحفظ الوقائي بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في عدة جوانب:

1- الأهمية العلمية: يساهم البحث في إثراء الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالحفظ الوقائي للتراث، وتوضيح العلاقة بين القوانين والتطبيق العملي، وهو مجال يحتاج إلى تحليل معمَّق ودراسات مقارنة.

2- الأهمية العملية: يقدم نتائج وتوصيات يمكن أن تفيد الجهات المعنية بإدارة التراث؛ مثل وزارة الثقافة والهيئة العامة للسياحة والتراث، في تحسين إجراءات الحفظ الوقائي وتطوير الآليات الميدانية.

3- الأهمية الوطنية: يسلط البحث الضوء على الجهود الوطنية الرامية إلى حماية التراث بوصفه مكوِّنًا أساسًا للهوية الوطنية، وهو ما يؤدي إلى تكريس الاعتزاز بالموروث الثقافي وترسيخ قيم الانتماء لدى المجتمع.

4- الأهمية المستقبلية: يوفر قاعدة معرفية يمكن الاعتماد عليها في الدراسات المستقبلية والمقارنات الدولية حول الحفظ الوقائي، ويتيح اقتراح حلول مبتكرة لمواجهة التحديات القائمة.

تساؤلات البحث

انطلاقًا من مشكلة البحث، تتفرع التساؤلات الرئيسية التالية:

- ما هو مفهوم الحفظ الوقائي للتراث الثقافي؟ وما أبعاده النظرية والتطبيقية؟
- ما هي أبرز القوانين والتشريعات السعودية المتعلقة بحماية التراث الثقافي؟
- كيف يتم تطبيق هذه القوانين على المواقع والمتاحف في المملكة؟
- ما هي التحديات التي تعترض تطبيق الحفظ الوقائي على أرض الواقع؟

الدراسات السابقة

اعتمد هذا البحث على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الحفاظ على المواقع الأثرية والمتاحف من زوايا متعددة، مرتبة من الأقدم للأحدث:

ركزت **دراسة حسن (2024)** على دور الاتفاقيات الدولية في ديمومة المواقع والممتلكات الثقافية، مؤكدةً أن حماية التراث تُعَدُّ مسؤولية حضارية تتطلَّب انسجام القوانين الوطنية مع المواثيق الدولية؛ مثل: اتفاقية لاهاي (1954)، واتفاقية اليونسكو (1970)، واتفاقية التراث العالمي (1972). وشددت الدراسة على أن هذا الانسجام يمثل أساسًا لتحقيق الحفظ الوقائي للتراث وصَونه من التدمير أو الإهمال أو الاتجار غير المشروع.

وتشير **دراسة السلامي (2025)**، إلى أهمية الاعتماد على التقنيات الحديثة في عمليات التوثيق والحفظ، واستخدام أساليب الترميم القائمة على الحدّ من التدهور، مع الالتزام بالمعايير المهنية في صيانة المواقع والقطع التراثية. كما أكدت الدراسة على ضرورة تطوير تشريعات واضحة، وتعزيز التعاون المؤسسي، وتوفير برامج متخصصة في الحفظ الوقائي لضمان استدامة التراث وحمايته من المخاطر البيئية والبشرية.

أما **دراسة آل حدال (2025)**، فقد تناولت موضوع المتاحف ودورها في المملكة العربية السعودية، مبيّنةً أن المتاحف لم تعد مجرد أماكن لحفظ المقتنيات؛ بل أصبحت مؤسسات ثقافية وتعليمية، تساهم في تعزيز الهوية الوطنية وتنمية الوعي المجتمعي ودعم

السياحة الثقافية. كما أبرزت الدراسة أهمية المعايير التي تضعها المنظمات الدولية – مثل اليونسكو والمجلس الدولي للمتاحف – في تنظيم عمل المتاحف وضمان استدامة التراث.

ومن خلال الجمع بين نتائج هذه الدراسات، يتضح أن موضوع الحفظ الوقائي للتراث الثقافي يستند إلى بُعدين رئيسين: بُعد تشريعي تنظمه الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، وبُعد مؤسساتي يتمثل في دور المتاحف والممارسات التطبيقية التي تعزز صَون التراث. ويُشكِّل هذان البعدان مرتكزًا معرفيًّا لهذا البحث في معالجة الحفظ الوقائي للتراث الثقافي في ضوء القوانين والتشريعات، مع التركيز على النماذج التطبيقية في المملكة العربية السعودية.

المنهجية المتبعة

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك من خلال: مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة حول الحفظ الوقائي والقوانين التراثية، وتحليل النصوص القانونية واللوائح التنفيذية السعودية ذات الصلة، ودراسة حالات تطبيقية لمواقع أثرية ومتاحف في المملكة لتقييم مدى فاعلية القوانين على الواقع، والمقارنة بين النصوص القانونية والتطبيق العملي لاستخلاص النتائج وتقديم التوصيات المناسبة.

الفصل الأول: الإطار النظري

مصطلحات البحث:

مفهوم المواقع الأثرية:

تُعرَّف "المواقع الأثرية" بأنها: مناطق ذات قيمة تاريخية وثقافية يمكن توظيفها موردًا يسهم في جذب السياح، ولا تشمل المباني والشواهد العمرانية فقط؛ بل تمتد لتضم العناصر المكانية المحيطة التي تُشكِّل – معًا – الكيان المكاني والتراثي المتكامل للمنطقة (بلال، الزامل، 2025).

الحفظ الوقائي

يشمل جميع الإجراءات التي يقوم بها المختصون لحماية التراث الإنساني من الفناء والتدهور، ويُعَدُّ أَعَمَّ وأشملَ من الصيانة أو الترميم، حيث يقوم المختص بدور حلقة الوصل بين علماء الآثار والعلماء التجريبيين لتوظيف المعارف العلمية والتقنية في صيانة الآثار (فاطمي، 2020).

الترميم

يشير إلى إعادة الشيء إلى حالته السابقة، وقد عَرَّف قاموس أكسفورد الترميم بأنه: العملية التي يُعاد من خلالها الشيء إلى حالته السليمة أو الكاملة (فيناس، 2023).

مفهوم التنمية المستدامة:

التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة. ويمكن للتراث الثقافي غير المادي أن يسهم في ذلك عبر خلق فرص العمل وتنشيط الاقتصاد المحلي، شريطة تطوير استراتيجيات تحافظ على البيئة (نقشبندي، طريفي، 2025).

المبحث الأول: مفهوم الحفظ الوقائي للتراث الثقافي

شهدت تقنيات حفظ وصيانة المكتشفات الأثرية تطورًا ملحوظًا، الأمر الذي أدى إلى تغيير التصورات والمفاهيم المرتبطة بها. وقد برزت استراتيجية الحفظ الوقائي بوصفها أحد أهم الأساليب الحديثة في التعامل مع التراث المادي، فلم يَعُد يُنظَر إلى الحفريات الأثرية على أنها مجرَّد نشاط للبحث عن الكنوز؛ بل أصبحت تُفهم باعتبارها مشروعًا علميًّا متكاملًا للكشف عن الشواهد المادية المدفونة، بهدف توظيفها في إثراء المعرفة التاريخية والعلمية والعروض المتحفية ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يسهم في الحفاظ على ذاكرة الأمم من خلال حماية شواهدها المادية (محمد، 2016).

ويُعرَّف "الحفظ الوقائي" بأنه مجموعة من التدابير والإجراءات الموجهة لحماية المقتنيات الأثرية والفنية، سواءٌ في قاعات العرض أو المخازن داخل المتاحف. ويشمل: دراسة الظروف البيئية المحيطة بالقطع الأثرية، وتطبيق الوسائل العلمية والتقنية لضمان حماية الآثار على المدى الطويل، والحد من تعرضها للتلف أو التدهور (فاطمي، 2020).

المبحث الثاني: أهمية الحفظ الوقائي للتراث الثقافي

1- تعزيز الهوية الثقافية: يساهم الحفظ الوقائي في تعزيز الهوية والانتماء الثقافي للشعوب، ويساعد في ترسيخ الممارسات والتقاليد عبر الأجيال.

2- دعم التنمية المستدامة: يسهم حفظ التراث الثقافي في تعزيز المجتمعات المحلية، وتنمية المهارات التقليدية، وتفعيل الأنشطة الاقتصادية، وهو ما يدعم التماسك الاجتماعي ويحافظ على التنوع الثقافي (نقشبندي، طريفي، 2025).

المبحث الثالث: أهداف الحفظ الوقائي للتراث الثقافي

- دراسة التطورات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية المحتملة التي قد تؤثر على الأثر أثناء العرض أو التخزين.
- إجراء الدراسات العلمية لتقييم العوامل المهدِّدة لِلُّقَى الأثرية وتحليل تفاعلاتها.
- إطالة العمر الزمني لِلُّقَى الأثرية، خاصة تلك الأكثر عرضة للتحولات الكيميائية والفيزيائية.
- توفير أُطُر دراسية مختصة في المجالات المعمارية والبنائية بما يتوافق مع متطلبات الحفظ.
- تحديد أساليب المعالجة المناسبة للأثر، مع التمييز بين الإجراءات النافعة والضارة وذات التأثيرات الجانبية.
- تعزيز التوثيق من خلال تسجيل المعلومات في سجلات أو مدوَّنات يومية لضمان حفظ البيانات المرتبطة باللُّقَى.

المبحث الرابع: الفرق بين الحفظ الوقائي والترميم

أولًا: الحفظ الوقائي

يشمل جميع الإجراءات التي يقوم بها المختصون لحماية التراث الإنساني من الفناء والتدهور، ويُعَدُّ أَعَمَّ وأشملَ من الصيانة أو الترميم، حيث يقوم المختص بدور حلقة الوصل بين علماء الآثار والعلماء التجريبيين لتوظيف المعارف العلمية والتقنية في صيانة الآثار (فاطمي، 2020).

ثانيًا: الترميم

يشير إلى إعادة الشيء إلى حالته السابقة، وقد عَرَّف قاموس أكسفورد الترميم بأنه: العملية التي يُعاد من خلالها الشيء إلى حالته السليمة أو الكاملة (فيناس، 2023). وقد ظهر الترميم – تاريخيًّا – نتيجة تدخلات خاطئة وعشوائية على الآثار، وهو ما أدى إلى ظهور مصطلح Restauration للتدليل على العمليات غير المنهجية التي أُجريت دون مراعاة معايير الصَّون العلمي (فاطمي، 2020).

العنصر	الحفظ الوقائي	الترميم
التعريف	أعمّ وأشمل من الصيانة، ويشمل جميع الإجراءات لحماية التراث من التدهور.	إعادة الشيء إلى هيئته أو حالته السابقة.
النطاق	يشمل التدخلات الوقائية اليومية والمستمرة لضمان صَون الأثر دون المساس بأصالته.	إعادة الأثر أو الجزء التالف منه إلى حالته السليمة أو الكاملة.

الدور	يقوم به المختصون بوصفهم حلقة وصل بين علماء الآثار والعلوم التجريبية لتوظيف المعرفة العلمية في الصَّون.	يتم عبر تدخل مباشر على الأثر لإصلاحه أو إعادة مظهره.
المرجعية العلمية	يعتمد على أسس علمية دقيقة تهدف إلى الوقاية قبل حدوث التلف.	ارتبط تاريخيًّا بعمليات عشوائية وخاطئة افتقرت إلى الأسس العلمية.
الغاية	حماية التراث الإنساني من الفناء وضمان استمراريته عبر الزمن.	إعادة الأثر إلى حالته السابقة مع محاولة الحفاظ على قيمته الفنية والتاريخية.
الإشكالات	ليس ثَمَّ مشكلات؛ بل يحافظ عليها كما هي.	قد يؤدي إلى فقدان الطابع الأصيل للأثر عند غياب المعايير العلمية.

(الشكل1) الفرق بين الحفظ الوقائي والترميم (الباحثة)

المبحث الخامس: الحفظ الوقائي والتنمية المستدامة

يشمل مفهوم "التنمية المستدامة" التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة. ويمكن للتراث الثقافي غير المادي أن يسهم في ذلك عبر خلق فرص العمل وتنشيط الاقتصاد المحلي، شريطة تطوير استراتيجيات تحافظ على البيئة.

وتمثل المجتمعات المحلية شركاء أساسيين في حماية التراث الثقافي وتطويره، ويجب أن تراعي السياسات الثقافية الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. كما يعزز الحفظُ الوقائيُّ للتراث غير المادي الهويةَ والانتماء، ويقوي شعور الأفراد بالفخر الوطني، الأمر الذي يجعله جزءًا أساسًا من برامج التنمية المستدامة على المستويات المحلية والوطنية والدولية (نقشبندي، 2025).

المبحث السادس: مبادئ الحفظ الوقائي

1–الفحص والتشخيص: يبدأ أي تدخل حفاظي بفحص شامل للقطعة لتحديد مكوناتها وتقييم درجة التغير وأسبابه وتقدير المخاطر.

2–تدوين التدخلات: تسجيل جميع خطوات التدخل من الفحص حتى نهاية المعالجة في ملف مفصل يشمل: المعلومات التقنية، والصور، والرسوم، وتقارير العينات، وأهداف المعالجة.

3–التدخل الأدنى: استخدام طرق ووسائل مجربة لتقييم تأثيرها على المواد الأصلية، مع مراعاة تكامل المادة وعدم الإضرار بها، وإجراء تجارب أولية عند عدم التأكد من سلامة المواد المستخدمة (فاطمي، 2020).

الفصل الثاني: القوانين والتشريعات المنظمة لحماية التراث الثقافي

المبحث الأول: نظام المتاحف والتراث العمراني في المملكة العربية السعودية

أولًا: التشريعات الخاصة بالمواقع الأثرية والتراث العمراني

المادة (22): يحظر القيام بأي إحداث في مواقع الآثار أو التراث العمراني، أو استخدام الأنقاض أو أخذ التربة أو الأحجار أو أي مادة أخرى منها؛ إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة وتحت إشرافها المباشر.

المادة (23): يُلزم النظام كل من يكتشف أثرًا ثابتًا أو منقولًا أو يعلم باكتشافه، بإبلاغ الهيئة أو أقرب سلطة حكومية فورًا، مع التزام السلطة المختصة بحماية الأثر وإشعار الهيئة بذلك.

المادة (24): يمنع القيام بأعمال الهدم أو التمديدات الخدمية أو أي تغييرات في المواقع التراثية إلا بموافقة مسبقة من الهيئة، وتخضع جميع الأعمال لمراقبتها المباشرة.

تصنيف المواقع: نص النظام على تصنيف المواقع التاريخية والتراثية إلى ثلاث فئات (أ، ب، ج)، وتُطبق عليها جميع أنظمة الحماية الواردة في النظام.

ثانيًا: الأنظمة التشريعية الخاصة بالآثار والمقتنيات الأثرية

أكد النظام على أن جميع الآثار الثابتة والمنقولة داخل المملكة أو في مياهها الإقليمية تُعَدُّ ملكًا عامًا للدولة، ويستثنى من ذلك بعض الحالات التي تسمح بها الهيئة العامة للسياحة والآثار (المادة 2). كما نص على أن كل ما يتم اكتشافه بالتنقيب يصبح ملكًا للدولة، ولا يحق للأفراد أو الجهات التصرف فيه إلا وفق ما تحدده اللوائح (المادة 5).

كما خصص النظام بابًا كاملًا لتنظيم تداول المقتنيات الأثرية، حيث تناولت المواد (30–41) الضوابط المتعلقة بتبادل وإعارة الآثار بين المتاحف واقتنائها أو ترميمها أو بيعها، وتسجيل المقتنيات لدى الهيئة، وتنظيم عمليات الاتجار بها. إضافة إلى ذلك، فقد عالج النظام ضوابط المسح الأثري والتنقيب، محدِّدًا مسؤولية الهيئة وصلاحياتها في هذا المجال، وكذلك حقوق المرخص لهم بالمسح والتنقيب (المواد 42–44).

ثالثًا: الأنظمة التشريعية الخاصة بالمتاحف

أَولى النظام اهتمامًا بارزًا بالمتاحف، حيث نص على السماح بإنشائها سواءٌ كانت حضارية أو علمية أو تراثية، وذلك بعد الحصول على ترخيص من الهيئة المختصة (المادة 56). كما حدد أسس تصنيف المتاحف إلى ثلاث فئات رئيسة (أ، ب، ج) وفقًا لمستوى أنشطتها وتنوع معروضاتها (المادة 57). كما نص على اعتماد شعار "متحف سعودي" للمتاحف التي تحقق الشروط النظامية، ويُمنح هذا الشعار للمتاحف العامة والخاصة مع وضع آليات لضبط استخدامه (المادة 58). كما ألزم النظام المتاحف بجملة من المهام الأساسية؛ مثل: حفظ المجموعات وصيانتها، وإتاحة المعروضات للجمهور، والمشاركة في البحث العلمي، وتنفيذ النشاطات الثقافية والتربوية (المواد 59–70).

رابعًا: العقوبات الخاصة بمخالفات الآثار والمتاحف

حدد النظام جملة من العقوبات لضمان حماية الآثار والمتاحف، حيث نصت المواد (71–85) على العقوبات المتعلقة بالاستيلاء غير المشروع على الآثار، أو إتلافها، أو الاتجار بها بطرق غير قانونية، إضافة إلى العقوبات الخاصة بمخالفة الشروط المتعلقة بالمتاحف؛ مثل ممارسة النشاط دون ترخيص أو ترميم المقتنيات الأثرية دون موافقة الهيئة. وتتراوح هذه العقوبات بين السجن والغرامات المالية والمصادرة، وهو ما يعكس جدية الدولة في حماية تراثها الوطني (نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني، 1436).

المبحث الثاني: اللوائح التنفيذية ودورها في حماية المواقع والمتاحف

أولًا: اللوائح التنفيذية الخاصة بالمواقع الأثرية والتراث العمراني

- لائحة استثمار المواقع والمباني الأثرية والتراثية وتشغيل مواقع خدمات الزوار: تضبط عمليات الاستثمار والتشغيل بما يحافظ على المواقع ويمنع الإضرار بها.
- لائحة المسح الأثري والتنقيب عن الآثار: تحدد شروط وضوابط التنقيب والمسح الأثري بما يضمن الحفاظ على المواقع بعد الانتهاء من الأعمال.
- لائحة تسجيل الآثار والمواقع الأثرية والتراث العمراني: تضع إجراءات تسجيل وحصر الممتلكات الأثرية لضمان حمايتها قانونًا من التعدي أو الإهمال.
- لائحة التفتيش وضبط مخالفات النظام والنظر فيها: تمنح السلطة الرقابية لتطبيق العقوبات على المخالفين.

ثانيًا: اللوائح التنفيذية الخاصة بالمتاحف

- لائحة الاتجار بالآثار المنقولة وقطع التراث الشعبي وتبادلها وإعارتها: تنظم التعامل مع القطع الأثرية والتراثية المتحفية، وتضع ضوابط للتبادل والإعارة بما يمنع الاتجار غير المشروع بها.
- لائحة صندوق الآثار والمتاحف والتراث العمراني: توفر الموارد المالية اللازمة لأعمال الحماية والصيانة والتطوير في المتاحف، بما يضمن استدامة دورها الثقافي والتعليمي (الهيئة العامة للسياحة والتراث العمراني، 2022).

المبحث الثالث: دور وزارة الثقافة والهيئة العامة للسياحة والآثار في تطبيق التشريعات

شهد قطاع التراث الوطني في المملكة العربية السعودية نقلة نوعية بارزة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وذلك خلال فترة إشراف الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني عليه. فقد تميزت هذه المرحلة بإنجازات متعددة شملت التوسع في أعمال التنقيب الأثري، واستعادة القطع الأثرية المهربة، وتنظيم معارض للآثار داخل المملكة وخارجها، إضافة إلى إنشاء متاحف جديدة وتطوير القائم منها، وتأهيل المواقع الأثرية والتراث العمراني، ودعم الحرف والصناعات اليدوية التقليدية. كما حرصت الهيئة على وضع التشريعات اللازمة لحماية التراث الوطني، وتمكنت من تسجيل خمسة مواقع سعودية في قائمة التراث العالمي باليونسكو. وقد تُوِّجَت هذه الجهود باعتماد مشروع خادم الحرمين الشريفين للعناية بالتراث الحضاري للمملكة عام 1435هـ، باعتباره مشروعًا وطنيًّا تاريخيًّا يتضمن ما يقارب (230) مشروعًا فرعيًّا، ويُعَدُّ من أوائل المبادرات التي تبناها برنامج التحول الوطني 2020 لتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

كما عملت الهيئة، منذ تسلمها قطاع التراث الوطني، على بناء هيكل مؤسسي وتنظيمي قائم على استراتيجيات علمية مستوحاة من أفضل الممارسات العالمية، وذلك لضمان تطوير السياسات والأنظمة الهادفة إلى حماية التراث الوطني، والتوعية بأهميته، وإعادة الاعتبار له عبر توظيفه سياحيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا. ومع صدور قرار مجلس الوزراء عام 1429هـ القاضي بتعديل مسمى الهيئة العليا للسياحة إلى "الهيئة العامة للسياحة والآثار"، تم اعتماد رؤية شاملة لقطاع الآثار والمتاحف والتراث العمراني، تبلورت في إعداد نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني، الذي أُقِرَّ عام 1435هـ. ويتميز هذا النظام بشموليته وتكامله مع الأنظمة الأخرى ذات الصلة، كما يعزز اعتبار المواطن شريكًا أساسًا في المحافظة على التراث.

وفي ما يتعلق بالمتاحف، فقد أَوْلَت الهيئة اهتمامًا خاصًّا بربطها بالأنشطة السياحية في مختلف مناطق المملكة، حيث أنشأت خمسة متاحف إقليمية في: الدمام، والباحة، وأبها، وحائل، وتبوك، إضافة إلى تطوير ستة متاحف قائمة في: تيماء، ونجران، وجازان، والأحساء، والعُلا، والجوف. وشملت عمليات التطوير تحديث المباني والعروض المتحفية بما يتماشى مع المعايير الحديثة. كما عملت الهيئة – بالتعاون مع الجهات الشريكة – على إعادة تأهيل المباني الأثرية والتاريخية المملوكة للدولة وتوظيفها لتصبح متاحف ومراكز ثقافية. وحظي المتحف الوطني بالرياض بعناية خاصة لكونه يمثل واجهة حضارية رئيسة للمملكة، حيث شرعت الهيئة في تنفيذ مشروع لتوسعة وتطوير مرافقه. بالإضافة إلى ذلك، قامت الهيئة بدعم المتاحف الخاصة، ومنحت تراخيص لأكثر من (180) متحفًا خاصًّا تتوافق مع معايير الجودة والأداء المعتمدة (صحيفة وكالة الأنباء السعودية، 2021).

الإصدار الثامن – العدد السادس والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2025م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

المبحث الرابع: الاتفاقيات والمواثيق الدولية في حماية التراث الثقافي

أولًا: اتفاقية لاهاي 1954

نتيجة للجهود السابقة وآثار الحرب العالمية الثانية، تم توقيع اتفاقية لاهاي لحماية التراث الثقافي، وهي الاتفاقية الدولية الوحيدة التي تهتم بحماية الممتلكات الثقافية الثابتة والمنقولة أثناء النزاعات المسلحة. وتتضمن الاتفاقية بروتوكولين: بروتوكول 1954 المعتمد في 14 مايو 1954، وبروتوكول 1999 الذي يوفر حماية إضافية للممتلكات الثقافية.

وقد جاء في ديباجة بروتوكول 1954 الإشارة إلى اتفاقيتَي لاهاي 1899 و1907 وميثاق واشنطن 1935، لتأكيد المبادئ الأساسية لحماية التراث الثقافي في أوقات النزاع. ويتكون البروتوكول من 40 مادة مقسمة على 7 أبواب، بالإضافة إلى الباب الخاص بالأحكام الختامية.

ومن أبرز مواد البروتوكول، المادة الأولى التي تعرِّف الممتلكات الثقافية وتقسمها إلى ثلاث فئات؛ أبرزها: الممتلكات الثابتة أو المنقولة ذات الأهمية الكبرى لتراث الشعوب، بما في ذلك المباني المعمارية أو الفنية أو التاريخية، والأماكن الأثرية، ومجموعات المباني ذات القيمة التاريخية أو الفنية، بالإضافة إلى مجموعات الكتب والمحفوظات والمنسوجات ذات الأهمية.

ثانيًا: اتفاقية اليونسكو 1970

تُعَدُّ اتفاقية اليونسكو الخاصة بالتدابير اللازمة لحظر تداول ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطريقة غير مشروعة الصادرة عام 1970 خلال الدورة السادسة عشرة للمؤتمر العام لليونسكو، الإطار القانوني الرئيس لعملية استرداد الممتلكات الثقافية، رغم كونها اتفاقية استرشادية وليست ملزمة، خاصة عند تعارضها مع القانون المحلي للدولة. وقد وقعت معظم الدول على هذه الاتفاقية، بخلاف اتفاقية اليونيدروا المعنية باسترداد الممتلكات الثقافية التي خرجت من بلدها الأصلي بطريقة غير مشروعة.

وتعرِّف الاتفاقية في المادة الأولى الممتلكات الثقافية بأنها تلك التي تحددها كل دولة لأهميتها الدينية أو العلمية، وتشمل المجموعات والنماذج النادرة من مملكتَي الحيوان والنبات وكذلك المعادن، والقطع ذات العلاقة بعلم الحفريات، والممتلكات التاريخية بما فيها تلك التي لها صلة بتاريخ العلوم والتكنولوجيا والتاريخ الحربي والاجتماعي وحياة الشخصيات والأحداث الهامة، ونتائج التنقيب الأثري القانونية وغير القانونية، والقطع التاريخية المكتملة أو المبتورة أو التي عثر عليها في مواقع أثرية، والآثار التي مضى عليها أكثر من مئة عام؛ كالعملات والنقوش والأختام، إضافة إلى الأشياء ذات الأهمية الأثنولوجية (السيد، 2022).

ثالثًا: اتفاقية حماية التراث العالمي 1972

أُقرت هذه الاتفاقية من قبل منظمة اليونسكو في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1972، غير أن جذورها تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، حين برزت الحاجة الماسّة إلى حماية التراث والممتلكات الثقافية خلال فترات النزاع، ولا سيما أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث ظهر – بوضوح – قصور الآليات القائمة آنذاك في توفير الحماية الكافية. وتُعَدُّ هذه الاتفاقية من أبرز الاتفاقيات الدولية في مجال صَون التراث، إذ أُسست لمجموعة من المبادئ العامة الهادفة إلى حماية المواقع الثقافية والطبيعية، من أبرزها:

1- اعتماد التدابير الإدارية والمالية والعلمية والقانونية الملائمة لضمان حماية المواقع التراثية وصَونها وإحيائها.

2- التزام الدول الأطراف بتوفير الوسائل المناسبة لمواجهة أي أخطار قد تهدد تراثها الثقافي أو الطبيعي.

3- تبني سياسة عامة تجعل من مواقع التراث العالمي أداة فاعلة لأداء رسالتها الإنسانية تجاه المجتمع.

وتهدف الاتفاقية كذلك إلى تسجيل المواقع التراثية، سواءٌ كانت ثقافية أو طبيعية أو مختلطة، ضمن قائمة التراث العالمي لليونسكو وفق معايير محددة تضعها المنظمة. وقد جاءت هذه الخطوة استجابة للزخم الدولي الرامي إلى تعزيز حماية التراث الإنساني بوصفه إرثًا مشتركًا للبشرية، واعتُبرت الاتفاقية إحدى الغايات السامية في مجال المحافظة على التراث العالمي. كما أرست المعايير الدولية للمواقع

ذات القيمة العالمية الاستثنائية، وأسهمت في تسجيل العديد من المواقع ضمن قائمة التراث العالمي. وبموجب هذه الاتفاقية، تلتزم الدول الأعضاء باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة للحفاظ على تلك المواقع وصيانتها. وقد اشتملت الاتفاقية على (83) مادة تتعلق بحماية وصَون التراث العالمي (حسن، 2024).

المبحث الخامس: معايير المجلس الدولي للمتاحف (ICOM):

يُعَدُّ المجلس الدولي للمتاحف (ICOM) منظمة دولية تُعنى بالمتاحف والمختصين في العمل المتحفي، حيث يركز نشاطه على البحث والحفظ والاستدامة والتواصل المرتبط بالتراث الثقافي والطبيعي، المادي منه وغير المادي، في الحاضر والمستقبل. ويُعتبر المجلسُ الجهةَ العالمية الوحيدة المختصة في شؤون المتاحف، إذ يتولى وضع القواعد المهنية والضوابط المنظِّمة لأنشطة المؤسسات المتحفية. كما يعمل بوصفه منتدًى عالميًّا ومجتمعًا للخبراء، فيُصدر التوصيات المتعلقة بالتراث الثقافي، ويسهم في رفع كفاءة العاملين بالقطاع من خلال تطوير قدراتهم ومعارفهم. ومن هذا المنطلق، يُمثل المجلس الدولي للمتاحف صوت الخبراء والمختصين في مجال المتاحف على الصعيد العالمي (راشد، 2020).

الفصل الثالث: التطبيقات العملية للحفظ الوقائي في المواقع والمتاحف في المملكة العربية السعودية

المبحث الأول: تطبيقات الحفظ الوقائي في المواقع التراثية

أولًا: مفهوم المواقع الأثرية:

تمثل المناطقُ التراثيةُ المجالاتِ المكانيةَ التي تحتضن أنماطًا عمرانية مميزة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتراث الثقافي، ويمكن توظيفها موردًا ثقافيًّا يسهم في جذب السياح. ولا تقتصر هذه المناطق على المباني والشواهد العمرانية ذات القيمة التاريخية فحسب؛ بل تشمل أيضًا ما يحيط بها من عناصر مكانية تشكل جزءًا من الكيان العام للمنطقة. كما يُعَدُّ النشاط الإنساني المرتبط بها عنصرًا أساسًا في التراث العمراني، وهو ما يستدعي الحفاظ على أنماط الاستعمالات التقليدية للمنطقة بوصفها ركائزَ لهويتها.

ومن مَنحًى حضاري وتاريخي، يمكن النظر إلى مناطق التراث العمراني باعتبارها نتاجًا لتفاعل جماعات بشرية عاشت في مكان محدد، ومارست فيه قيمًا ثقافية وعادات وتقاليد ومعتقدات خلال حِقَب زمنية متعاقبة، وهو ما يمنح هذه المناطق مكانتها الخاصة بوصفها ذاكرة حية للمجتمع (بلال، الزامل، 2025).

ثانياً: المواقع التراثية وأمثلة الحفظ الوقائي

–موقع الدرعية: استراتيجيات الحفظ الوقائي:

تأسست الدرعية في القرن الخامس عشر على يد مانع المريدي، وبرزت عاصمةً للدولة السعودية الأولى في عهد الإمام محمد بن سعود والشيخ محمد بن عبد الوهاب، قبل أن تتعرض للتدمير عام 1818م إثر الحرب العثمانية السعودية. وقد أعيد إحياؤها مؤخرًا ضمن مشاريع تنموية كبرى أهلتها للإدراج في قائمة التراث العالمي لليونسكو.

وتمثل الدرعية رمزًا للهوية الوطنية السعودية، بما تحمله من طراز معماري نجدي أصيل، ودور ديني وفكري بارز، حيث أسهم تصنيفها العالمي في ترسيخ مكانتها وجهةً تراثيةً رائدة. وتعكس مشاريع الترميم في الدرعية توازنًا دقيقًا بين الحفاظ على الأصالة وتلبية متطلبات التنمية، من خلال دمج تاريخها في التعليم وتحويلها إلى مركز جذب سياحي يدعم الاقتصاد الوطني. وتؤكد تجربتها على أن الحفاظ على التراث لا يعني الانفصال عن الحاضر؛ بل يشكل جسرًا يربط الماضي بالمستقبل، لتغدو أنموذجًا يُحتذى في الجمع بين الهوية الثقافية والتنمية المستدامة.

ويأتي مشروع تطوير وادي حنيفة الذي يمتد لمسافة 120 كم من حافة طويق شمال الرياض حتى الحاير جنوبًا، ليشكّل شريانًا طبيعيًّا يجمع بين الطبيعة والمدينة. ويتميز الوادي بتاريخ عريق؛ إذ كان موطنًا للقبائل وممرًّا للقوافل التجارية، ولكنه تضرر منذ سبعينيات القرن الماضي نتيجة التحضُّر السريع والاستخدامات الصناعية والتخلص من النفايات.

وقد استجابت الهيئة الملكية لمدينة الرياض عام 1987 بإعلان الوادي منطقة محمية بيئية، واعتماد خطة شاملة لإعادة تأهيله، مرتكزة على إيقاف التدهور البيئي ومعالجة الآثار السلبية للأنشطة البشرية. حيث استهدف المشروع إعادة تأهيل الوادي ليخدم سكان الرياض ويعزز التنمية الحَضَرية، وقد تُوِّجَت هذه الجهود بحصوله على جائزة "آغا خان" للعمارة عام 2010م. كما ارتبطت عمليات التأهيل بخططٍ تطويريةٍ طموحٍ للمشاريع الثقافية والتراثية والترفيهية والسياحية، الأمر الذي جعل الوادي أنموذجًا متكاملًا يجمع بين البعد البيئي والاقتصادي والثقافي (باراشد، 2025).

-جدة التاريخية: أنموذج لحفظ التراث العمراني:

شهدت مدينة جدة اهتمامًا متزايدًا بعمليات الحفاظ على قلبها التاريخي (البلد) منذ ثمانينيات القرن الماضي، حيث أعد الخبير روبورت ماثيو بالتعاون مع وزارة الشؤون البلدية والقروية سياسات موجهة لصَون جدة القديمة. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين، وبالتوازي مع تنامي الوعي بأهمية حماية التراث العمراني ولا سيما مراكز المدن التاريخية، بادرت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالتنسيق مع أمانة جدة إلى وضع مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى الحفاظ على النسيج العمراني للقلب التاريخي للمدينة؛ تمهيدًا لإدراجه على قائمة التراث العالمي.

وتُعَدُّ جدة التاريخية واحدة من أقدم المراكز الحَضَرية في المملكة العربية السعودية، إذ تحتضن الطراز المعماري الحجازي الأصيل، كما ارتبطت تاريخيًّا بدور محوري بصفتها البوابة الرئيسة للحج إلى مكة المكرمة عبر العصور وحتى وقتنا الحاضر. غير أنّ الطفرة العمرانية التي رافقت التحولات الاقتصادية عقب اكتشاف النفط، انعكست بشكل مباشر على المنطقة التاريخية؛ حيث اتسعت رقعة التمدد العمراني شمالًا بمحاذاة ساحل البحر، مصحوبةً بتغيرات في الطابع المعماري، وظهور أنماط بناء تحمل سمات العمارة العالمية والحداثية وما بعد الحداثية، على حساب النسيج العمراني التقليدي.

الحفاظ والمجتمع المحلي:

يُعَدُّ المجتمع المحلي في جدة التاريخية من العوامل الرئيسة التي أسهمت في تدهور المنطقة؛ إذ لا يمكن تحقيق عمليات الحفاظ بصورة مستدامة دون إشراك المجتمع نفسه في هذه الجهود. فقد أدّت التحولات السكانية الناتجة عن الهجرة المتزامنة مع التطور العمراني للمدينة إلى تغيّر طبيعة المجتمع المحلي، الأمر الذي انعكس سلبًا على حالة المباني التراثية. ويُعزَى ذلك إلى إحلال مجتمع جديد من الوافدين ذوي المستويات الاجتماعية والاقتصادية المتدنية، ولا يرتبطون بهذا التراث ولا يُشكلون جزءًا منه، وهو ما أدى إلى ضعف الاهتمام بصيانته والمحافظة عليه. ومن هذا المنطلق، تُصبح عمليات الحفاظ رهينة بزيادة وعي المجتمع الحالي بأهمية التراث التاريخي، أو من خلال تبني سياسات تعيد الاعتبار إلى المجتمع المحلي الأصيل القادر على صَون هذا التراث وضمان استمراريته (البلقاسي وآخرون، 2020).

سياسات الهيئة العامة للسياحة والآثار وبلدية جدة في جدة التاريخية:

نظرًا لضعف تطبيق السياسات السابقة؛ تعرضت المنطقة التاريخية في مدينة جدة إلى حالة من التدهور الملحوظ، الأمر الذي استدعى تدخل الهيئة العامة للسياحة والآثار بالتعاون مع أمانة محافظة جدة لوضع مخطط شامل يهدف إلى حماية المنطقة التراثية والحفاظ على أصالتها. وقد أثمرت هذه الجهود عن إدراج جدة التاريخية على قائمة التراث العالمي في عام 2014م.

ومن أبرز السياسات التي تبنتها الهيئة العامة للسياحة والآثار:

– إعداد قائمة بالمباني التراثية ذات الأهمية الخاصة والتي يجب الحفاظ عليها.

– تشجيع مُلّاك البيوت التاريخية على ترميم مبانيهم تحت إشراف الهيئة، بما يضمن جودة عمليات الترميم والمحافظة على الطابع الأصيل.

–المحافظة على النسيج العمراني التقليدي للمنطقة، مع توفير عناصر تنسيق حضري تعكس مكانتها التاريخية والتراثية.

– دراسة الاحتياجات العمرانية بالمنطقة وتخصيص مواقع مناسبة لمواقف السيارات.

–نشر الوعي بأهمية التراث بين أفراد المجتمع المحلي، وكان من أبرز أدوات تحقيق ذلك تنظيم المهرجانات والفعاليات التراثية التي أسهمت في تعزيز الارتباط بالهوية التاريخية للمكان (البلقاسي وآخرون، 2020).

المبحث الثاني: تطبيقات الحفظ الوقائي في المتاحف السعودية

أولًا: تعريف المتاحف واهميتها

تكتسب المتاحف أهمية كبيرة بوصفها وسائط ثقافية تعمل على بناء جسور تواصل بين الأجيال المختلفة، إذ تتيح للأجيال الحالية التعرف على تجارب ومعارف الأجيال السابقة، كما توفر مسرحًا لعرض الثقافات المتنوعة.

وقد عُرِّف المتحف بأنه: مبنى مخصص لحفظ مجموعات من المعروضات بهدف فحصها ودراستها والاستمتاع بها، وقد تكون هذه المعروضات منقولة من أماكن متفرقة، بحيث يجمع المتحف تحت سقفه مادة كانت أصلًا متفرقة من حيث الزمان والمكان، لتسهيل رؤيتها والاستمتاع بها من قبل الزوار.

ويُعَدُّ المتحف جزءًا أصيلًا من التراث الثقافي ووجهة تراثية رئيسة، إلى جانب كونه خيارَ جذبٍ للسياح المحليين والأجانب على حد سواء. كما يقوم المتحف بدور استراتيجي في مجال التاريخ والثقافة، إذ يوفر معلومات موثوقة حول أحداث الماضي، ويسهم في الحفاظ على العناصر الثقافية لتصبح جزءًا من هوية الأمة.

ويعرف علم المتاحف بأنه دراسة تعليمية واجتماعية وعلمية، تتطور تدريجيًّا وتركز على المبادئ والقوانين والكيانات المتحفية وطرق اقتناء القطع، والمحافظة عليها ودراستها، وعرضها بشكل منهجي. وتشمل هذه الدراسة القطع الأصلية المنقولة، المختارة من الطبيعة أو المجتمع، بوصفها مصادر أولية للمعرفة، وهو ما يشكل الأساس النظري لعمل المتاحف والمنهج المتحفي (الوادعي، 2024).

ثانياً: العوامل الأساسية التي أدت إلى ظهور المتاحف:

1– الدافع الفطري لدى الإنسان: يسعى الإنسان بطبيعته إلى جمع المقتنيات التراثية والأشياء المهددة بالزوال، حفاظًا عليها من الاندثار.

2–الاهتمام السياحي بالتراث: تسهم السياحة بأنواعها المختلفة (الثقافية، والدينية، والترفيهية) في تعزيز مكانة المتاحف بوصفها مواقع جذب تحفظ التاريخ وتعكس الهوية الوطنية والثقافية.

3–أعمال الحفريات والتنقيب: تؤدي الاكتشافات الأثرية إلى الحاجة لإنشاء المتاحف بهدف حفظ وعرض الكنوز المكتشفة للزوار والباحثين.

4–رغبة الشعوب في تخليد الرموز: تحرص المجتمعات على تكريم رموزها العظيمة في مجالات الفن والفكر والأدب والعلوم، من خلال عرض إنجازاتهم في المتاحف.

5–الوعي بجمال وقيمة القطع النادرة: يزداد الاهتمام بجمع وعرض المقتنيات النادرة والجميلة التي تمثل حِقَبًا تاريخية متنوعة.

6–التقدير المتزايد لدور المتاحف في المجتمع: تُعَدُّ المتاحف وسيلة لنقل التراث الأثري للأجيال القادمة، ومصدرًا للتعليم وتعزيز الهوية الثقافية (ال حدال، 2025).

ثالثاً: أهمية الحفظ الوقائي في المتحف:

يُعَدُّ الحفظ الوقائي بمثابة البوصلة التي توجه العمل المتحفي، إذ يهدف في جوهره إلى ضمان الحفاظ على المجموعات الأثرية والتراثية لصالح الأجيال القادمة. ويُعتبر حفظ المقتنيات المهمة الأساس للمتحف، فهي مسؤولية ثقيلة تقوم على صَونها وضمان انتقالها عبر الزمن.

ولا يقتصر الحفظ الوقائي على الاهتمام بالتحف أو المجموعات فحسب؛ بل يشمل أيضًا البيئة التي توجد فيها هذه المقتنيات. فإذا كان من الضروري التدخل في البيئة المحيطة بالقطع، فينبغي أن تحظى هذه البيئة بالاهتمام ذاته الذي يُمنح للتحف نفسها. وتفرض المجموعات المتحفية ضرورة العناية بمختلف أنواع البيئات وما قد تسببه من أضرار.

ويهدف الحفظ الوقائي بالدرجة الأولى إلى تقليل المخاطر، سواءٌ كانت طبيعية أو بشرية، إلى جانب إبطاء عملية التدهور من خلال التدخل المبكر قبل وقوع الضرر. ولذلك فهو ممارسة شاملة ومتكاملة تهدف إلى إطالة عمر الممتلكات التراثية، وضمان استمرارية تداولها بين الأجيال بوصفها جزءًا أصيلًا من الهوية الثقافية (فاطمي، 2020).

رابعاً: المتاحف ودورها في تنمية السياحة بالمملكة العربية السعودية:

شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة تناميًا ملحوظًا في الاهتمام بتراثها الثقافي والتاريخي والحضاري على المستويين المحلي والدولي، وذلك في إطار إبراز بُعدها الحضاري وتعزيز مكانتها التاريخية. وقد انعكس هذا الاهتمام على قطاع المتاحف، حيث أولت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني عناية خاصة بربط المتاحف بالأنشطة السياحية في مختلف مناطق المملكة. كما عملت الهيئة على تطوير البنية التحتية المتحفية من خلال إنشاء هياكل ومعارض حديثة، إلى جانب التركيز على المتاحف التي توثق التاريخ الوطني وتعرض ملامح الهوية السعودية (آل حدال، 2025).

خامساً: المتاحف التي تنتهج الحفظ الوقائي بالسعودية:

1–المتحف الوطني بالرياض

يُعد الحفظ الوقائي أحد الركائز الأساس في إدارة المجموعات المتحفية، إذ يهدف إلى حماية المقتنيات من عوامل التلف والتدهور، وضمان بقائها في حالة جيدة للأجيال القادمة. ولا يقتصر الحفظ الوقائي على عمليات الترميم المباشر، بل يشمل جملة من السياسات والإجراءات التنظيمية والفنية التي تُطبق داخل المتاحف، بدءًا من التخزين والعرض، مرورًا بالتحكم في البيئة المتحفية، وصولًا إلى خطط إدارة المخاطر والأزمات. ويُعَدُّ المتحف الوطني بالرياض أنموذجًا رائدًا في هذا المجال، حيث تبنَّى مجموعة من الممارسات المستندة إلى معايير المجلس الدولي للمتاحف (ICOM).

أ–سياسات التخزين الوقائي

1–تخصيص المخازن في الطابق الأرضي، مع أبواب فولاذية مؤمَّنة ببصمة اليد، ومنع وجود النوافذ.

2–تزويد المخازن بكاميرات مراقبة تعمل على مدار الساعة، وأجهزة إنذار ضد الحرائق والسرقة.

3–استخدام رفوف معدنية مقاومة للصدأ وصناديق تخزين مقاومة للحريق.

4–تخزين المقتنيات الصغيرة في أدراج وصناديق مناسبة، وحفظ القطع الثمينة في حاويات مؤمَّنة.

5–الاقتصار على السماح بدخول الموظفين المختصين فقط إلى مناطق التخزين.

ب–سياسات العرض المتحفي الوقائي

1–العرض الحر: يوضع الأثر على قواعد وحوامل، لكنه أكثر عرضة للمخاطر.

2–العرض داخل خزائن زجاجية: يمنح حماية أفضل من الغبار والغازات الملوثة، مع ضبط البيئة الداخلية للخزانة.

3–تصميم الخزائن بحيث تكون محكمة الغلق، ثابتة البنية، وخالية من الفجوات التي تسمح بدخول الحشرات أو الأتربة.

4–استخدام مرشحات للهواء داخل قاعات العرض، مع توفير مواد تمتصّ الرطوبة.

5–تنظيم حركة الزوار عبر وضع حواجز ومسارات محددة؛ لمنع لمس المقتنيات وضمان سلامتها.

ج–التحكم في البيئة المتحفية

1–الإضاءة:

- تجنب الإضاءة المباشرة وضوء الشمس.
- استخدام مصابيح باردة خاصة تقلل من الأشعة فوق البنفسجية.
- التحكم في زمن تعريض القطع الحساسة للضوء.
- استخدام أجهزة قياس شدة الضوء (Lux Meter).

2–الحرارة والرطوبة:

- إغلاق النوافذ والأبواب بإحكام.
- استخدام مادة السيليكا جل داخل الخزائن لامتصاص الرطوبة.
- متابعة المؤشرات بشكل دوري من قبل المرممين والفنيين.

3–التلوث:

- تركيب فلاتر ومرشحات كربون نَشِط لتنقية الهواء.
- حفظ الوثائق والخرائط داخل حافظات خالية من الحموضة (Acid-free).

4–إدارة المخاطر والأزمات:

- تجهيز المتحف بكاميرات مراقبة داخلية وخارجية، وأنظمة إنذار ضد السرقة والحرائق.
- اعتماد بطاقات دخول ممغنطة للموظفين، ومنع الزوار نهائيًا من دخول المخازن.
- توفير طفايات حريق في جميع القاعات، ومخارج طوارئ متعددة موزعة بعناية.
- تدريب الموظفين على خطط الإخلاء ومواجهة الأزمات والكوارث المحتملة مثل الحرائق، الفيضانات، أو الزلازل(افندي، 2021).

2- المتحف الدولي للسيرة النبوية:

الحفظ الوقائي المطبق في المتحف الدولي للسيرة النبوية

يُظهر المتحف الدولي للسيرة النبوية التزامًا واضحًا بتطبيق الحفظ الوقائي من خلال اعتماده معايير ضمان الجودة، وخاصة ما يرتبط بالجوانب الملموسة وتهيئة بيئة العرض. وقد انعكس ذلك في عدة ممارسات عملية تهدف إلى حماية المقتنيات وصيانتها وضمان استدامتها؛ ومن أبرز هذه التدابير ما يلي:

أ-العناية بالنظافة: يؤكد المتحف على أهمية المحافظة على بيئة داخلية نظيفة بما يضمن راحة الزوار ويحافظ على المقتنيات في حالة جيدة.

ب-صيانة وسائل العرض: أظهرت الدراسة أن وسائل العرض الملموسة داخل المتحف في حالة جيدة، وهو ما يعكس اهتمامًا مستمرًّا بمتابعة تجهيزات العرض وصيانتها.

ج-تهيئة البيئة المادية المناسبة: يشمل ذلك الاهتمام بالتسهيلات المادية كالقاعات وأماكن الاستراحة، بما يضمن بيئة آمنة ومريحة تحمي القطع المعروضة وتخدم الزوار في آن واحد.

د-استخدام التقنيات الحديثة: يعتمد المتحف على الوسائل الرقمية مثل تقنيات الواقع الافتراضي والتفاعلي، الأمر الذي يحد من التعامل المباشر مع المعروضات ويحافظ عليها من التلف (الوادعي، 2024).

3- متحف جامعة أم القرى

يُعَدُّ متحف جامعة أم القرى من المؤسسات الثقافية والتعليمية الرائدة في المملكة العربية السعودية، حيث يشكّل همزة وصل بين الماضي والحاضر، ويُسهم في تعريف الأجيال المتعاقبة بتراثهم العريق. ولا يقتصر الحفاظ على هذا المتحف على صيانة مقتنياته الأثرية والتاريخية فحسب؛ بل يتضمن أيضًا تطوير بيئته المكانية والوظيفية، ورفع كفاءة العاملين فيه، وتعزيز مكانته بوصفه مركزًا حضاريًّا يُثري المجتمع علميًّا وثقافيًّا. ومن هنا، فإن عملية الحفاظ على متحف جامعة أم القرى تُعتبر مشروعًا متكاملًا يهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية، ودعم التنمية المستدامة، وتفعيل دور المتحف باعتباره مؤسسة علمية وثقافية وتعليمية.

أسس الحفاظ على متحف جامعة أم القرى:

صَون المقتنيات الأثرية والتراثية:

يمثلُ الحفاظُ على المقتنيات المعروضة والقطع الأثرية المهمة، الركيزةَ الأساسَ لعمل المتحف، حيث يتطلب الأمر توثيقًا دقيقًا لكل قطعة وحمايتها من العوامل البيئية والفيزيائية التي قد تؤدي إلى تلفها. كما أن استخدام تقنيات العرض الحديثة – مثل الشاشات التفاعلية والواقع الافتراضي والواقع المعزز – يساعد في إبراز قيمة القطع دون تعريضها للمخاطر المباشرة، ويمنح الزوار تجربة تعليمية ممتعة وغنية.

- تطوير بيئة العرض والتخزين:

لا يمكن أن يؤدي المتحف رسالته ما لم يتم توفير بيئة ملائمة لحفظ المقتنيات. ويتحقق ذلك من خلال التحكم الدقيق بدرجات الحرارة والرطوبة والإضاءة داخل قاعات العرض، إضافة إلى الصيانة المستمرة لصناديق العرض وأدوات الحفظ. كما تجب مراعاة تنظيم القطع وتوزيعها بطريقة علمية تتجنب التكدس وتُبرز الجوانب الجمالية والفنية للمقتنيات، وهو ما يرفع من مستوى العرض ويزيد من رضا الزوار.

- رفع كفاءة الكوادر البشرية:

يمثل العنصر البشري حجر الأساس في الحفاظ على المتحف وتفعيل دوره، إذ يحتاج العاملون إلى برامج تدريبية مختصة في التوثيق، وإدارة المجموعات الأثرية، وتطبيق أحدث أساليب العرض المتحفي. ويسهم تأهيل الموظفين في تحويل المتحف إلى بيئة تعليمية وتثقيفية متكاملة، قادرة على مخاطبة مختلف فئات الجمهور بأسلوب علمي وتفاعلي في الوقت ذاته.

- تعزيز الهوية البصرية والترويج الثقافي:

من الضروري أن يمتلك المتحف هوية بصرية متكاملة تعكس شخصيته وتساعد في ترسيخ مكانته لدى الجمهور. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تصميم شعار رسمي وهوية دعائية واضحة، إلى جانب إنشاء موقع إلكتروني يعرّف بالمتحف ومقتنياته، ويتيح للزوار الاطلاع على معروضاته افتراضيًّا. كما تسهم الحملات الإعلامية والبرامج التفاعلية في زيادة الوعي بدور المتحف، وتشجيع الأفراد والعائلات والطلاب على زيارته بشكل متكرر (الثقفي، 2025).

الفصل الرابع: العقبات وسبل الحماية للتراث الثقافي

المبحث الأول: العقبات الرئيسة أمام حماية التراث الثقافي في أوقات الأزمات

لمواجهة هذه التحديات؛ تقتضي الضرورة أن يتبنى المجتمع الدولي نهجًا شاملًا يضمن حماية التراث الثقافي. ويُعَدُّ تطويرُ إطار قانوني دولي خاص بهذا النوع من التراث، حجرًا أساسًا لتعزيز منظومة الحماية الحالية وسد الثغرات القائمة. وإلى جانب ذلك، فإن تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية يُمثل ركيزة محورية لضمان توفير الموارد البشرية والتقنية اللازمة لتوثيق التراث وصَونه من مخاطر الاندثار. ويمكن استخلاص أبرز العقبات التي تواجه حماية التراث الثقافي على النحو التالي:

1–صعوبة التوثيق

الطبيعة الديناميكية غير الملموسة للتراث غير المادي، تجعل تحديده وتوثيقه – بدقة – أمرًا معقدًا.

الحاجة إلى موارد بشرية وتقنية ضخمة لا تتوفر غالبًا في ظروف الحرب.

ضعف الدعم المحلي والدولي المخصص لتوثيق هذا النوع من التراث.

2–الطبيعة الشفهية والزائلة للتراث

اعتماد التراث غير المادي على النقل الشفهي بين الأجيال، يجعل فقدان الأفراد الحاملين له سببًا مباشرًا في اندثاره.

محدودية الجهود التعليمية ونقل المعرفة بين الأجيال أثناء النزاعات.

3–خطر الاندثار غير المرئي

اندثار عرضي نتيجة الدمار العام الذي تسببه الحروب.

اندثار متعمَّد يأتي جزءًا من سياسات تستهدف محو هوية ثقافية معينة.

4–قصور الأطر القانونية الدولية

تركيز اتفاقية لاهاي 1954 وبروتوكولَي جنيف 1977 على الممتلكات المادية وإهمال غير المادية.

غياب معايير خاصة بالتراث غير المادي تراعي طبيعته.

5–تأثير النزاعات على المجتمعات المحلية

انشغال المجتمعات المتضررة بأولويات البقاء على قيد الحياة بدلًا من الحفاظ على التراث.

النزوح واللجوء يؤديان إلى فقدان البيئة الاجتماعية الحاضنة للتراث.

الضغوط النفسية والاجتماعية تؤدي إلى تراجع الاهتمام بالتراث.

6–التحديات التقنية

محدودية استخدام التكنولوجيا الحديثة (مثل التوثيق الرقمي).

الحاجة إلى موارد وخبرات متخصصة لتوظيف هذه الأدوات (أنسام وآخرون، 2025)

التحدي	جوهر المشكلة
صعوبة التوثيق والمراجعة	التراث غير الملموس – نقص الموارد والدعم.
الطبيعة الشفهية الهشة	فقدان الحاملين يهدد استمراريته.
خطر الاندثار	اندثار عرضي أو متعمَّد للتراث
تأثير النزاعات	انشغال المجتمع بالبقاء يقلل الاهتمام بالتراث
التحديات التقنية	قلة استخدام التكنولوجيا والخبرات المختصة

الشكل (2) يبين التحديات التي تواجه الحفاظ على التراث الثقافي (الباحثة)

المبحث الثاني: سبل تعزيز الحماية الدولية

الحلول المقترحة لحماية التراث الثقافي:

1–تطوير الإطار القانوني الدولي:

يشمل ذلك توسيع نطاق اتفاقية لاهاي لتغطية التراث الثقافي غير المادي، وتعزيز آليات الرقابة الدولية لضمان التزام الدول الأطراف بالقوانين الدولية ذات الصلة. كما يمكن إنشاء لجان دولية مختصة لتقييم أثر النزاعات المسلحة على التراث غير المادي وتقديم توصيات مباشرة للدول المتأثرة.

2– التوثيق الرقمي للتراث:

يعتبر التوثيق الرقمي أداة محورية للحفاظ على التراث غير المادي؛ إذ يتيح إنشاء قواعد بيانات تشمل الممارسات والتقاليد والأغاني والرقصات وغيرها من عناصر الثقافة. ومن الأمثلة العملية على ذلك مشروع الذاكرة الرقمية الذي أطلقته اليونسكو لتوثيق التراث الثقافي غير المادي في المناطق التي تواجه النزاعات المسلحة، بما يضمن استمرارية هذا التراث وإمكان الوصول إليه حتى في ظروف الخطر أو الدمار.

3–التعاون الثقافي الدولي:

يمكن تعزيز حماية التراث الثقافي غير المادي من خلال التعاون بين الدول والمنظمات الدولية، بما يسهم في بناء قدرات الدول على التوثيق والحماية. ويشمل ذلك برامج مشتركة لتبادل الخبرات والمعارف، وتنظيم ورش عمل بالتعاون مع اليونسكو والمؤسسات الثقافية المحلية لتدريب العاملين على أساليب الحماية والتوثيق الحديثة.

4–الآليات الوقائية والتدريبية:

يشمل ذلك إعداد برامج تدريبية مختصة للعاملين في مجال التراث الثقافي غير المادي، واستخدام التكنولوجيا لمراقبة المخاطر المحتملة قبل وقوع الضرر، إضافة إلى دمج التوعية المجتمعية باعتبارها جزءًا من استراتيجيات الحماية لضمان استدامة التراث على المستوى المحلي والدولي (انسام وآخرون، 2025).

ما توصلت إليه الباحثة من طرح نظري للموضوع:

ترى الباحثة أن المملكة العربية السعودية حققت تقدمًا ملحوظًا في مجال الحفظ الوقائي للتراث الثقافي، حيث وفّرت القوانين والتشريعات الحديثة أساسًا متينًا لصَون المواقع الأثرية والمتاحف، بما ينسجم مع المعايير الدولية. وتشيد بالجهود الوطنية التي جعلت من التراث ركيزة لتعزيز الهوية والانتماء، إضافة إلى دوره في دعم التنمية المستدامة ورؤية 2030. وتؤكد الباحثة أن التجربة السعودية تمثل أنموذجًا واعدًا يمكن البناء عليه وتطويره، خاصة مع تنامي استخدام التقنيات الحديثة وتكامل دور الجهات الحكومية والمجتمع في حماية الموروث الثقافي.

النتائج:

1–أثبتت الدراسة أن القوانين والتشريعات السعودية وفرت بيئة نظامية متكاملة لحماية التراث الثقافي بما يواكب المعايير الدولية.

2–نجاح المملكة في تسجيل عدد من مواقعها الأثرية على قائمة التراث العالمي لليونسكو يعكس قوة الجهود الوطنية في صَون الموروث.

3–أظهرت التطبيقات العملية في المتاحف السعودية – مثل المتحف الوطني بالرياض – أن الحفظ الوقائي أصبح ممارسة أساسية في إدارة المقتنيات التراثية.

4–أكدت التجارب المحلية (مثل الدرعية وجدة التاريخية) أن الحفاظ على التراث يسير بخطوات ثابتة نحو التنمية المستدامة.

5–أثبتت الدراسة أن رؤية المملكة 2030 جعلت التراث الثقافي محورًا رئيسًا للتنمية السياحية والاقتصادية، الأمر الذي يعزز الهوية الوطنية ويزيد من فرص الاستثمار.

6–اتضح أن التقنيات الحديثة والتوثيق الرقمي تسهم في رفع كفاءة الحفظ الوقائي وضمان استمرارية التراث للأجيال القادمة.

7– أظهرت الدراسة أن الأنظمة واللوائح الحديثة ساهمت في رفع مستوى الحماية للتراث الثقافي، وجعلت بيئة العمل أكثر تنظيمًا، وهو ما أدى إلى تطبيق ممارسات متقدمة في مواقع عديدة داخل المملكة.

8– أظهرت النتائج أن الرؤية قدّمت إطارًا شاملًا ساهم في تحويل التراث إلى مورد ثقافي واقتصادي وسياحي يدعم التنمية المستدامة.

التوصيات:

1–الاستمرار في تعزيز التشريعات والأنظمة الخاصة بالتراث، وتطويرها بما يواكب المستجدات العالمية.

2– تكثيف البرامج التوعوية والمهرجانات الثقافية لإبراز أهمية التراث، وهو ما يزيد من ارتباط المجتمع المحلي بموروثه.

3– دعم التدريب المختص للكوادر الوطنية في مجالات الحفظ الوقائي، بما يسهم في بناء خبرات وطنية رائدة.

4– التوسع في استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي لتوثيق التراث وتسهيل إدارته وحمايته.

5– تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية والمؤسسات الثقافية لتبادل الخبرات وتَبَنّي أفضل الممارسات العالمية.

6–مواصلة ربط التراث الثقافي بالتنمية السياحية والاقتصادية بما يضمن استدامته رافدًا من روافد الاقتصاد الوطني.

7– دعم الابتكار في المتاحف والمواقع مثل استخدام الواقع الافتراضي، والذكاء الاصطناعي، وأنظمة العرض المتطورة بما يرفع مستوى التجربة الثقافية ويحافظ على المقتنيات.

8– مواصلة ربط التراث الثقافي بالاقتصاد والسياحة عبر تطوير المسارات السياحية، وتقديم تجارب ثقافية غنية تُبرز شخصية المواقع التراثية وتزيد من جاذبيتها.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد السادس والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2025م
www.ajsp.net

الملاحق:

ملحق(1) أطلال الدرعية (إبراهيم، 2025، ص42)

ملحق(2) مباني الدرعية (الحربي، 2018)

ملحق(3) واجهة أحد المباني التقليدية بجدة التاريخية قبل الترميم (تصوير الباحثة)

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار الثامن – العدد السادس والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2025م
www.ajsp.net

ملحق(4) الرواشين الخشبية للمباني التاريخية (تصوير الباحثة)

ملحق(5) عِقد الإنارة التقليدي يجمع بين القيمة الجمالية والحفاظ على التراث (تصوير الباحثة)

المراجع:

إبراهيم، رباب. (2025). المواقع الأثرية في محافظة الغربية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية. المجلة الدولية للإعلام وتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية، 7(1)، 237–267.

افندي، عبداللطيف. (2021). سياسات إدارة المجموعات المتحفية: المتحف الوطني بالرياض أنموذجًا. مجلة أدوماتو، (43).

البلقاسي، محمد، المنصوري، علي. (2020). استثمار المهرجانات التراثية في الحفاظ على التراث العمراني: دراسة حالة مهرجان جدة التاريخية. مجلة جامعة أم القرى، 11(2).

باراشد، خالد. إبراهيم، احمد. (2025). الحفاظ على المناطق التاريخية: الأثر الاقتصادي والثقافي للمحيط العمراني. 30(7).

بلال، منى. الزامل، وليد. (2025). تحديات الحفاظ على المناطق التراثية بالمملكة العربية السعودية: حالة دراسية قرية القصار بجزيرة فرسان. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 22(1).

الثقفي، أماني درويش. (2025). الأدوار المأمولة لمتحف جامعة أم القرى في ضوء أهميتها العلمية والفنية والثقافية. مجلة الأكاديمي، (117)، 197–212.

الحربي، محمد. (2018). صور الدرعية التي أبهرت العالم ولماذا سميت بالعوجا. العربية نت.
https://www.alarabiya.net/sauditoday/2018/12/18/%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%A3%D8%A8%D9%87%D8%B1%D8%AA-%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9

حسن، أميرة. (2024). دور الاتفاقيات الدولية في حماية المواقع الأثرية والممتلكات الثقافية. مجلة الإدارة والاقتصاد، 49(143).

راشد، محمد. (2023). إعادة صياغة تعريف المتحف: التحديات والخطوات. مجلة الاتحاد العام للآثاريين العرب، 24(2).

السيد، ريهام. (2022). تطور حماية وحفاظ الممتلكات الثقافية في الاتفاقيات الدولية. دورية كان التاريخية، (56).

السلامي، نوف. (2025). الآثار المغمورة بالمياه بين الاكتشاف والتوثيق. مجلة جوش للعلوم الإنسانية، 15(2)، 86–111.

فاطمي، عائشة. (2020). الحفظ الوقائي بالمتاحف: نشأته وغاياته ودوره في حفظ التحف الأثرية. مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 3(5).

فيناس، سلفاورد. (2023) النظرية المعاصرة للحفاظ على التراث الثقافي. مصر. Al Arabi Publishing and Distributing

قاضي، محمد. (2016). إجراءات الحفظ الوقائي في الحفرية الأثرية لموقع أُشير الأثري. مجلة الحوار الثقافي، 5(2).

اللوائح التنفيذية لنظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني. الهيئة العامة للسياحة والآثار.

نقشبندي، إياد. طريفي، نبيل. (2025). الأثر البيئي للتراث الثقافي الحي (التراث غير المادي) اتجاه الحد من البطالة للمجتمع المحلي بمحافظة خيبر وأهمية المحافظة عليه. المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 9(6).

ناصر، أنسام. النصراوي، حيدر. مسلم، حسام. العبدلي، محمد. (2025). الحماية القانونية للتراث الثقافي غير المادي أثناء النزاعات المسلحة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 6(8).

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2014). نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني. المرسوم الملكي رقم (م/3) بتاريخ 1436/1/9هـ. المملكة العربية السعودية.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار الثامن – العدد السادس والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2025م
www.ajsp.net

الوادعي، مسفر. (2024). أثر تطبيق معايير الجودة في تحسين جودة خدمات المتاحف بالمملكة العربية السعودية. المجلة العربية للنشر العلمي، 7(74).

صحيفة وكالة الأنباء السعودية. (2021). ثقافي/ هيئة السياحة تسلم قطاع التراث الوطني لـ "الثقافة"بعد تنظيمه وتطويره وإطلاق مشاريعه.https://www.spa.gov.sa/2242047

“Preventive Conservation of Cultural Heritage in Light of Laws and Regulations an Application to Selected Sites and Museums in the Kingdom of Saudi Arabia”

Researcher:

Nouf Mousa Mohamed AL-Sallami

Master’s Program, Department of Heritage Resources Management and Tourism Guidance – College of Tourism and Archaeology – King Saud University

Abstract:

This study explores the topic of preventive conservation of cultural heritage in the Kingdom of Saudi Arabia, focusing on its role in safeguarding archaeological sites and museums within the framework of national laws, regulations, and international standards. The research underscores the significance of preventive conservation as an approach aimed at reducing deterioration factors before they occur by controlling the environmental conditions surrounding artefacts and mitigating potential risks, thereby extending the lifespan of heritage objects and preserving their authenticity for future generations. The study reviews a set of modern Saudi regulations governing the protection of antiquities, museums, and urban heritage—most notably the Antiquities, Museums, and Architectural Heritage Law and its executive bylaws—which collectively form a comprehensive legal framework outlining procedures for heritage registration, excavation guidelines, the regulation of artefact circulation, and penalties for violations. It also analyzes the role of the Ministry of Culture and the former Saudi Commission for Tourism and National Heritage in implementing these regulations and advancing the sector.

The research further examines practical models of preventive conservation in the Kingdom, including Historic Diriyah, Historic Jeddah, Wadi Hanifah, the National Museum in Riyadh, the International Museum of the Prophet’s Biography, and Umm Al-Qura University Museum. These cases demonstrate the adoption of advanced policies in preventive storage, environmental control, conservation practices, risk management, and the use of digital technologies such as virtual reality. The study also addresses key challenges to heritage protection, particularly during crises, including documentation difficulties, limited resources, and low community awareness, in addition to gaps in international legal frameworks related to intangible heritage. Several solutions are proposed, including updating legislation, enhancing digital documentation, training national specialists, and strengthening international cooperation.

Keywords: Preventive Conservation, Museums and Archaeological Sites, Cultural Heritage, Saudi Legislation, Heritage Management.